آراء يونس بن حبيب في كتاب سيبويه

م.د. رغد ماجد ثابت

دكتوراه لغة

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

raghadmajd712@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

كتاب سيبويه بوصفه أول كتاب وصل إلينا في علم النحو والعربية، نقل فيه سيبويه آراء النّحّاة الأوّل الذين لم تصل إلينا كتبهم ومنهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) وعيسى بن عمر (١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ)، وأبو الخطاب الأخفش (١٨٨هـ).

قسمت البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، أما التمهيد فقد تضمَّن تعريفاً بيونس بن حبيب وأثره في سيبويه، وخصصت المبحث الأول لدراسة آراء يونس بن حبيب في الكتاب بما يخص (الأسماء) وجعلته في مطلبين، الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس، والثاني: ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس، وأمَّا المبحث الثاني فقد تضمن (الأفعال) وكان في مطلبين أيضاً، الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس، والثاني : ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس، وجعلت المبحث الثالث لدراسة (الحروف) وكان في مطلبين، الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس، والثاني: ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس.

الكلمات المفتاحية: (كتاب سيبويه، يونس بن حبيب، الأسماء، الأفعال، الحروف).

The opinions of Yunus bin Habib in Sibawayh's book

Dr. Raghad Majid Thabet

Al-Mustansiriya University/College of Basic Education

Abstract:

Sibawayh’s book, as the first book that reached us in the science of grammar and Arabic, Sibawayh conveyed the opinions of the first sculptors whose books did not reach us, including Abdullah bin Abi Ishaq al-Hadrami (117 AH), Issa bin Omar (149 AH), Abu Amr bin Al-Ala (154 AH) and Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (175 AH), Younis bin Habib (182 AH), and Abu Al-Khattab Al-Akhfash (188 AH).

The research was divided into an introduction, a preface, and three chapters, As for the preface, it included a definition of Yunus bin Habib and its impact on Sibawayh, I devoted the first topic to studying the opinions of Yunus bin Habib in the book regarding (names) and made it into two demands: The first: what Sibawayh Sheikh Yunus agreed with. The second:

what Sibawayh Sheikh Yunus disagreed with. The first: what Sibawayh Sheikh Yunus agreed with, and the second: what Sibawayh Sheikh Yunus disagreed with, and I made the third topic to study (the letters) and it had two demands, the first: what Sibawayh Sheikh Yunus agreed with, and the second: what Sibawayh Sheikh Yunus disagreed with.
Keywords: (Sibawayh's book, Yunus bin Habib, nouns, verbs, letters).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي شرَّفَ اللغة العربية، وجعلها لغة القرآن الكريم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء خير من وطئ الثرى، وعلى آله الطيبين وصحبه الغرّ الميامين ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أمّا بعد..

فإن كتاب سيبويه بوصفه أول كتاب وصل إلينا في علم النحو والعربية، نقل فيه سيبويه آراء النّحّاة الأوّل الذين لم تصل إلينا كتبهم ومنهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ) وعيسى بن عمر (١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ)، وأبو الخطاب الأخفش (١٨٨هـ).

ولم يكن سيبويه مجرد ناقل لآراء شيوخه وإنّما كان يناظر ويعطي رأيه، وقد كان يحثي عن آراء يونس بن حبيب في كتاب سيبويه، وموقف سيبويه من تلك الآراء .

قسمت البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، أما التمهيد فقد تضمَّن تعريفاً بيونس بن حبيب وأثره في سيبويه، وخصصت المبحث الأول لدراسة آراء يونس بن حبيب في الكتاب بما يخص (الأسماء) وجعلته في مطلبين، الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس، والثاني: ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس، وأمَّا المبحث الثاني فقد تضمن (الأفعال) وكان في مطلبين أيضاً، الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس، والثاني : ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس، وجعلت المبحث الثالث لدراسة (الحروف) وكان في مطلبين، الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس، والثاني: ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في كتابة صفحات هذا البحث ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التمهيد

التعريف بيونس بن حبيب:

هو يونس بن حبيب، وكنيته أبو عبد الرحمن (الحموي، د. ت: ٦٥٢/٥) (الزبيدي، ١٩٥٤: ٥١) (ابن الجوزي، ١٩٣٧: ٤٥٨/١)، وقد اختلف في نسبه، فذهب أكثر المترجمين إلى أنَّه ضَبِّيّ بالولاء (الزبيدي، ١٩٥٤: ٥١) (اليغموري، ١٩٦٤: ٤٨)، وقيل مولى بين ليث بن بكر بن عبد مناة من كنانة (اليغموري، ١٩٦٤: ٤٨) (الصفدي، ١٩٨١: ١٧٧/٢٩) (الحموي، د. ت: ٦٥٢/٥) (مكرم، ١٩٧٧: ٢٧٠)، وأما ولادته فيرى بعضهم أنها سنة (٩٠هـ) (نصار، ١٩٦٨: ١٠)، وقالوا عنه إنه من أهل جُبُّل، وهي قرية على دجلة بين بغداد وواسط، وتوفي يونس عن ثمان وثمانين سنة، وذلك سنة (١٨٢هـ) (الزبيدي، ١٩٥٤: ٥١)، وقال ابن النديم (٤٣٨هـ) أنه ((كان أعلم الناس بتصاريف النحو)) (ابن النديم، ١٩٧٨: ٦٢/١)، وكان حافظاً للشعر العربي، قال القفطي (٦٢٤هـ): ((وكان يونس كثير الحفظ لأشعار العرب، لاسيما أشعار رؤبة بن العجاج)) (القفطي، د.ت: ٧٠/٤)، وكانت له حلقة كبيرة في المسجد الجامع، كانت ملتقى طلبة العربية، ((وكانت حلقته بالبصرة وكان يقصده طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية))(ابن الأنباري، ١٩٥٩: ٤٧-٤٨).

أثر يونس في سيبويه:

يونس همزة الوصل بين سيبويه وأبي عمرو، والناظر لكتاب سيبويه يرى أنَّه أفاد من يونس لهذا السبب، وتلقى عنه كثيراً من قضايا النحو ومسائله، ونقل كثيراً من الآراء مما يدلّ على أن يونس كان ركناً من أركان كتابه، وكثره هذا النقل يشير إلى حقيقة وهي ثقة سيبويه بيونس، وذلك ما دعاه إلى نقله أبواباً برّمتها، وقد اختلفت العبارات التي تُشير إلى هذا الأخذ فمرة يقول: حدثنا ومرة: أخبرنا، ومرة أخرى يقول: زَعَم، ومرة يوجه إليه الاسئلة فيقول: سألته (مكرم، ١٩٧٧: ٣٨٢-٣٨٤).

المبحث الأول

الأسماء

المطلب الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس:

١- المبتدأ المحذوف:

أجاز يونس وسيبويه أن يرفعا (عجب)، و(حمد) على أنهما خبران لمبتدأ مضمر يؤول بـ(أمري وشأني) (سيبويه، ٢٠٠٤: ١/٣١٩-٣٢٠)، وزعم يونس أنَّ رؤبة بن العّجاج كان يُنشد هذا البيت رفعاً/ وهو لضمرة بن جابر (الشنقيطي، ١٩٨١: ٧٢/٣) ولهني بن أحمر (سيبويه، ٢٠٠٤: ١/٣١٩):

عَجَبٌ لتِلْكَ قَضِيّةً وإقامتي فيكمْ على تلك القَضِيّة أَعْجَبُ

قال سيبويه في ذلك: ((كأنَّه يَحمله على مضمَر في نيّته هو المظهَرُ، كأنه يقول: أَمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه، ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليُبنى عليه ولا ليكون مبنياً على شيء، هو ما أظْهرَ)) (سيبويه، ٢٠٠٤: ١/٣١٩-٣٢٠).

يرى الرماني (٣٨٤هـ) أنه لم يرد أن يجيب الداعي له أن يعجب، وإنما إخبار عن التعجب، وتقديره: أمري وشأني عليه(الرماني، ١٩٩٨: ٢/٦٥٠).

أمّا الأعلم (٤٧٦هـ) فقد ذهب إلى أن المبتدأ مقدر، وهو: (أمري عَجَبٌ) (الشمنتري، ١٩٩٩: ١/٤٩٩-٥٠٠)، ويرى البغدادي (١٠٩٣هـ) أن رفع (عجب) و(حمد) وغيرها من المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لسبب معنوي هو زيادة المبالغة في الدوام بين الشارح وجه رفعه على الخبرية بأنه على إضمار مبتدأ؛ أي: أمري عجب (البغدادي، ١٩٥٢: ٢/٣٢).

٢- الرفع: في قولهم: (هو مني مزجر الكلب):

للعرب جمل يكنون بها عن أمور يقصدونها، كما في قولهم: (هو مني منزلة الشغاف)، (وهو مني منزلة الولد) كناية عن القرب، ومنه قولهم (هو مني مقعد القابلة)، أمّا قولهم (هو مني مزجر الكلب) كناية عن البعد، أي هو بعيد عني كبعد الزاجر للكلب، وهذه الظروف ظروف مختصة، ولكنهم أجروها مجرى الظروف غير المختصة (سيبويه، ٢٠٠٤: ١/٤١٢-٤١٣).

وقد ذهب أغلب النحويين إلى جواز رفع (مزجر، مقعد)، وعلى رأسهم يونس، ووافقه سيبويه في ذلك فقال: ((وقد زعم يونس أن ناساً يقولون: (هو منّي مَزْجَرُ الكلب) يجعلونه بنزلة مَرْأى ومسمعُ وكذلك مَقْعَد ومَناط يجعلونه هو الأول فيجري كقول الشاعر (الأخطل، ١٩٩٢: ٣٣٥) (الأصفهاني، د. ت: ٢٩١) (البغدادي، ١٩٥٢: ٢٢٠/١) (أبو فيض الزبيدي، د. ت: ٣٦):

وأنتَ مكانك من وائلٍ مكانُ القرادِ مِن استِ الجَمَلُ))

(سيبويه، ٢٠٠٤: ٤١٦/١-٤١٧)

وعلل سيبويه فقال: ((وإنما حسن الرفعُ ههنا؛ لأنَّه جَعَل الآخِرَ هو الأوّل كقولك: له رأسٌ رأسُ الحِمار، ولو جَعل الآخِرَ ظرفاً جاز، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبِّهَ مكانَه بذلك المكان)) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٤١٧/١). فقد رُفعت هذه الظروف بالابتداء، فيكون (مكانك) في البيت مبتدأ، وخبره (مكان القراد) ولم يجعله ظرفاً، ولو نصبه لكان جائزاً وفيه اتساع: وتقديره: مكانك من وائل مثلُ مكان القراد من آست الجمل (ابن السيرافي، ١٩٧٤: ٣٤٤/١).

المطلب الثاني: كا خالف فيه سيبويه شيخه يونس:

١- نصب تمييز (كم) الخبرية في حال الفصل:

ذهب يونس إلى أنَّه إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بشبه جملة سواء كان ظرفاً أم حرف الجر، جاز فيه الجر أو النصب في سعة الكلام، نحو (كم- عندك- رجل)، و(كم- في الدار- غلام) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٢٨٠/٢-٢٨١) .

وذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز فيه الجر في الاختيار، وإنما يجب أن يكون منصوباً، فقال: ((في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصاباً، وأنت تُخْبِرُ، لُغةُ من ينصب بها، لئلا يُفصَل بين الجارّ والمجرور، ومن قال: كم بها رجلٍ مصابٍ فلم يُبالِ القبحُ قال: لا يَدَيْ بها لك، ولا أخاً يوم الجمعة لك، ولا أخا ما علمُ لك)) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٢٨٠/٢)، وذهب الكوفيون مذهب يونس واحتجوا لذلك بالقياس والسماع معاً، فأما السماع فقد استشهدوا بقول زهير بن أبي سُلمى (سيبويه، ٢٠٠٤: ١٦٥/٢) (ابن الانباري، ٢٠٠٩: ٣٠٦/١):

تَؤُمُّ سنانَا وكَمْ دُوْنَـه من الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُهَا

وقال الفرزدق (البغدادي، ١٩٥٢: ٤٣١/٦)، (سيبويه، ٢٠٠٤: ١٦٨/٢)، (المبرد، ١٩٦٣: ٦٢/٣): **كم في بني سَعْدٍ بن بَكْر سَيّدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نَفّاعِ**

وأما القياس فقد قدروا خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من): لأنك إذا قلت كم رجل أكرمت، وكم امرأة أهنت، كان التقدير فيه: (كم من رجل أكرمت)، و(كم من امرأة أهنت) واستدلوا بأن المعنى يقتضي هذا التقدير (الانباري، ٢٠٠٩: ٣٠٤/١-٣٠٥) .

ورفض ابن الانباري (٥٧٧هـ) تقدير حرف الجر (من) قبل مميزها المفصول؛ لأن العامل فيه هو (كم) نفسها؛ لأنَّها تقدر بعدد يضاف إلى ما بعده، أو أنهم يقدرونها بـ(رب) فيخفضون بها الاسم الذي بعدها، فإنَّ حرف الجّر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنَّما يجوز ذلك في مواضع يسيرة خلاف الأصل (الأنباري، ٢٠٠٩: ٣٠٧/١).

وأجاز خالد الأزهري (٩٠٥هـ) الجر إلاّ أنَّه خص ذلك في الضرورة الشعرية فقال: ((وقد يُجرّ تمييز الخبرية في الشعر مفصولاً منها بظرف)) (الأزهري، ١٩٩٨: ٧٧٥/٢-٧٧٦).

٢- المنقوص بين صرفه ومنعه:

ذهب يونس إلى أنَّ ما جاء على صيغة منتهى الجموع ممنوعة من التنوين مطلقاً، والياء تظهر الفتحة عليها في حالتي النصب والجر، والضَّمة لا تظهر عليها للثقل، قال سيبويه في ذلك: ((أما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول (هذا جواري قد جاء) و(مررت بجواري قبل) وقال الخليل: هذا خطأ))(سيبويه، ٢٠٠٤: ٣١٢/٣).

وقد استند يونس في ذلك إلى بيتين من الشعر الأول: قول الفرزدق (الجمحي، د. ت: ١٧) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٣١٣/٣):

فلــو كَــان عبــد مــولى هَجوتَــه ولكـــن عبـــد مَـــوْلَى مَوَاليـــا

الشاهد فيه (مَوَاليَا)، فعامله معاملة الممنوع من الصرف غير العلم معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة.

والآخر: قول الشاعر الفرزدق (لشنقيطي، ١٩٨١: ١٧١) (المرادي، ٢٠٠٨: ١٢٢٥/٣) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٣١٥/٣):

قَــدْ عَجِبَــتُ مِنّــي وَمِــنْ يُعَيْلِيَــا لَمَّــا رَأَتْنِـــي خَلَقًـــا مُقْلَوْلِيـــا

والشاهدَ فيه: إجراء (يعيلي) على الأصل؛ ضرورة، وهو تصغير (يعلى)، وهو مع ذلك منقوص عامله معاملة الصحيح، وهذا مذهب يونس، فإنه يثبت الياء الساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما في النصب (سيبويه، ٢٠٠٤: ٣١٥/٣)، وذهب الخليل وسيبويه إلى تنوين (جوار) هو تنوين عوض في الرفع والجر، قال سيبويه: ((سألت الخليل عن رجل يسمى (جوار) فقال، في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسمًا.

ولو كان من شأنهم أن يَدَعوا صرفَه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة؛ لأنَّه ليس شيء من الانصراف في شيء لامتَنع إذا كان (مَفاعِلَ) و(فواعِلَ)، ونحو ذلك، قلت: فإن جعلته اسم امرأة؟ قال: أصرفُها؛ لأن هذا التنوين جُعل عِوَضًا))(سيبويه، ٢٠٠٤: ٣١٠/٣)، والذي يُفهم من قول سيبويه أنَّ (جواري) حينما يتسمى بها أحد الناس تبقى مصروفة، فهي بعيدة عن صيغ منتهى الجموع وأن تنوينها هو عوض عن الياء المحذوفة.

وذهب ابن جني (٣٩٢هـ) مذهب سيبويه، وذكر أن سبب الحذف في الرفع هو الثقلِ: ((ما ذكرناه ثقلاً، ووقعت مع ذلك في آخره الياء، وهي مستثقلةٌ، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوه بحذف يائه، فلما حذفت الياء نقص عن مثال مفاعل وصار جوار وغواشٍ بوزن جَناح، فدخله التنوين لنقصانه عن مثال (مفاعل) لحقه التنوين لنقصانه أنك إذا صرت إلى حال النصب، فجرى مجرى الصحيح كما من عادة

المنقوص إذا نصب فأتممته، لِمَ لَمْ تصرفه فقلت: رأيت جواري وغواشي وعوالي ونحو ذلك)) (ابن جني، ١٩٨٥: ٥١٢/٢).

المبحث الثاني

الأفعال

المطلب الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس

١- دخول نون التوكيد على الفعل :

- في العرض والتحضيض:

ذهب يونس إلى جواز إدخال نون التوكيد على العرض والتحضيض قياساً على الاستفهام؛ لأنهما من أساليب الطلب، والاستفهام كذلك ووافقه سيبويه قول: (هلا تقولَنَّ) و(ألا تقولَنَّ) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٥١٤/٣).

وعلل السيرافي ذلك بقوله: ((فصار بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنَّه استدعاء كما نستدعي بالأمر))(السيرافي، ٣:١٩٧٤/٢٥٠)، وإلى ذلك ذهب ابن السراج (٣١٦هـ) (البغدادي، ١٩٨٨: ٢٠٠/٢).

- دخول نون التوكيد على الفعل المسبوق بـ(ربما):

أجاز يونس دخول نون التوكيد على الفعل المسبوق بـ(ربما)، كما في قولهم: (ربما تقولَنَّ ذلك)، و(كثر ما تقولن ذاك)؛ لأنه فعلٌ غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلاّ و(مَا) له لازمة، فأشبهتْ عندهم لام القسم. أما سيبويه فقد أجاز ذلك؛ لأنهم شبهوها بلام القسم (سيبويه، ٢٠٠٤: ٥١٨/٣)، إلاَّ أنه أجاز أيضاً منع دخولها فقال: ((وإن شئت لم نُقحم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته في القسم؛ لأنَّ اللام إنما أُلزمت اليمين، كما أُلزمت النونُ اللام وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد، ولو لم تُلزَم اللامُ التَبس بالنفي، إذا حلفت أنه لا يفعل، فما تجيء لتسهّل الفعل بعد رُبَّ، ولا يشبه ذا القسم)) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٥١٨/٣).

وأجاز ابن مالك (٦٧٢هـ) ذلك لكن على قلّة فقال: ((وإنما قل التوكيد بعد (ربما) و(لم)؛ لأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ولا حظ للماضي في هذا التوكيد، وهو

بعد (ربما) أحسن، وحكى سيبويه: (رُبّمَا تَقُولَّن ذاك).)) (ابن مالك، ١٩٨٢: ١٢٥٣/٢).

٢- دخول اللام على الخبر المسبوق بفعل غير أفعال القلوب:

ذهب يونس وسيبويه إلى منع دخول لام التوكيد على خبر (إن) إذا سُبقت بفعل غير أفعال القلوب، فقال سيبويه: ((وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل. ألا ترى أنك لا تقول: وعدتُك إنّك لخارجٌ، إنما يجوز هذا في العِلم والظنّ))(سيبويه، ٢٠٠٤: ١٤٩/٣).

وذهب السيرافي (٣٦٨هـ) إلى منع (وعدتك أَنَّك لخارجٌ)، وعلل لذلك بقوله: ((ولا يجوز: وعدتك أنك لخارج)؛ لأن مَفْعُولي (وعدت) أحدهما غير الآخر، ولا تُلغى كإلغاء (حسبت) وأخواتها؛ لأنك إذا قلت: زيداً حسبت منطلقاً، جاز أن تلغى (حسبت) فتقول: حسبت منطلق، ولو لم يذكر: (حسبت) لجاز أن تقول: زيد منطلق، والمفعول الثاني من باب: حسبت وأخواتها خبر عن المفعول الأول يجوز أن تقع في موضعه الأفعال والظروف والجُمل، كقولك: حسبت زيداً أنه قائم وحسبت أبوه لخارج، وحسْبتُ لزيد خير منك، ولا يجوز شيء من هذا في وعدت؛ لأن أصل (وعدت) أن يتعدى لمفعولين أحدهما غير الآخر وليس بخير، وأصل المفعول الثاني منه أن يكون بالباء استخفافاً فتقول: وعدت زيداً ديناراً وثوباً، ووعدته الخروج والمعونة ولا يجوز: وعدته لزيد قائم، ولا: وعدت أيهم في الدار، كما جاز في (حسبت) ولا وعدت لزيد قائم ولا: وعدتك أنَّك لقائمٌ، ولا: وعدتك أنت قائم كما يجوز: حسبتك لا أبوك قائم وحسبتك أنك قائم وحسبتك أنت قائم)) (السيرافي، ١٩٧٤: ٣٧٨/٣).

المطلب الثاني: ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس:

إثبات نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين:

أجاز يونس إسناد نون التوكيد الخفيفة إلى الفعل المسند إلى ألف الاثنين، فذكر سيبويه رأي يونس، فقال: ((وأما يونس وناسٌ من النحويّين، فيقولون: اضْربانْ زيداً اضْرِبْنانْ زيداً))(سيبويه، ٢٠٠٤: ٥٢٧/٣)، ورفض سيبويه ذلك فقال: ((فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم، ولا يقع بعد الألف ساكن إلاّ أن يدغم))

(سيبويه، ٢٠٠٤: ٥٢٧/٣)، ويرى أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) أن يونس انفرد برأيه هذا (النحاس، ١٩٨٨: ٤٢/٢)، ويرى بعض النحاة أن الكوفيين مع يونس قد أجازوا ذلك؛ لأن حرف اللين يُعد حركة، فيكون عوضاً عن الحركة فيصبح كالحرف الواحد، والنطق به جائز (المبرد، ١٩٦٣: ١٨٣/١) (السيرافي، ١٩٧٤: ٢٥٩/٤) (ابن جني، د.ت: ٤٩٦/٢) (الأنباري، ٢٠٠٩: ٥٣٦/٢).

وذكر الأنباريّ (٥٧٧هـ) أنَّ الكوفيين احتجوا لجواز ذلك لوجهين: ((أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك النون الخفيفة، والوجه الثاني: أن هذه إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمَّا لتوكيد الفعل المستقل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه))(الأنباري، ٢٠٠٩: ٥٣٦/٢).

وذهب الرمّاني (٣٨٤هـ) مذهب سيبويه، فقال: (((وما حق الخفيفة في فعل الاثنين وجمع النساء ولم لا يجوز أن تثبت فيه كما يثبت الساكن المدغم؟)، ثم ذهب في الجواب مذهب البصريين فقال: (ولا يجوز لحاق الخفيفة في فعل الاثنين ولا في فعل جميع النساء؛ لأنها لا تقع ساكنة بعد ألف، ولا يجوز في الأصل لالتقاء الساكنين من غير إدغام، ولا يجوز في الوقف؛ لأنها لا تثبت فيه))) (المبارك، ١٩٦٣: ٣٢٢).

المبحث الثالث

الأدوات والحروف

المطلب الأول: ما وافق فيه سيبويه شيخه يونس :

- إسناد الضمائر إلى أسماء الأفعال:

قال سيبويه نقلاً عن شيخه يونس: ((وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول (عَلَيْكُني) من غير تلقين، ومنهم من لا يِستعمل (ني) ولا (نَا) في ذا الموضع استغناءً بِعَلَيْكَ بي وعليك بنا عن نِي ونَا، وإيَّاي وإيَّانَا)) (سيبويه، ٢٠٠٤: ٣٦١/٢).

وأجاز السيرافي ذلك ولكنه رَجَّح الفصل إذ قال: ((وبعدهما عليك، وهي أقوى في الفصل، ويجوز: عليكه، وعليكني وعليك به، وعليك بي، وعليك إياي)) (السيرافي، ١٩٧٤: ٣/١٢٢-١٢٣).

- ها للتنبيه :

ذهب يونس وسيبويه إلى أن (ها) للتنبيه، والشاهد في ذلك قوله تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾ (النساء: ١٨)، (سيبويه، ٢٠٠٤: ٣/٧٩-٨٠) وذهب ابن عطية في تفسيره للآية الكريمة إن هذه (الهاء) هي هاء التثنية (ابن عطية الأندلسي، ١٩٩٣: ٥/١٢٣).

المطلب الثاني: ما خالف فيه سيبويه شيخه يونس.

إضمار حرف الجر مع إعماله:

قال سيبويه: ((وزعم يونس أن من العرب مَن يقول: إنَّ لا صالحٍ فطالح، على: إن لا أكَنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ))(سيبويه، ٢٠٠٤: ١/٢٦٢).

وذهب سيبويه إلى أن ذلك قبيح، فقال: ((وهذا قبيح ضعيف، لأنَّك تُضمِر بعد (إن لا) فعلاً آخر فيه حذف غيرَ الذي تضمِر بعد إن لا في قولك: إن لا يكنْ صالحاً فطالحٌ، ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه في أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل))(سيبويه، ٢٠٠٤: ١/٢٦٢-٢٦٣)، قال أبو علي الفارسي: ((إنما يقبُحُ هذا؛ لأنَّك محتاج إلى إضمار فعلين:

أحدهما: ما كنت تُضمره إذا نصبت صالحاً .

والآخر: مَرَرْتُ، فيكون التقدير: إلاَّ أَكُنْ مَرَرْتُ بَصالح، فقبح هذا، كما قبح إضمار الفعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب، ويزيد قبحاً أنك تضمر معه حرف الخفض)) (الفارسي، د. ت: ١/١٧٤).

الخاتمة والنتائج:

وفي ختام البحث في كتاب سيبويه، وأخذنا لعدد من آراء يونس بن حبيب فيه، توصلنا إلى جملة من النتائج، وكانت على النحو الآتي:

١- لم يكن سيبويه مجرد ناقل لآراء شيوخه، وإنما كان يناظر ويعطي رأيه في كل مسألة.

٢- نلحظ اعتناء سيبويه في آراء شيوخه من العلماء السابقين، ودقة نسبتها إليهم.

٣- حرص سيبويه على الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم، وكذلك استشهاده بأقوال العرب شعرًا ونثرًا، وحرص على توجيه النصوص الفصيحة منها.

٤- كان يونس بن حبيب همزة وصل بين سيبويه وأبي عمرو بن العلاء.

٥- أشارت كثرة النقل عن يونس بن حبيب، إلى حقيقة، وهي ثقة سيبويه بيونس.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم:**

١- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق، ابراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٩م.

٢- ابن الجوزي، غاية النهاية في طبقات القرّاء، (ت ٨٣٣هـ)، برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٧م.

٣- ابن جني، ابو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٤- ابن النديم، محمد بن اسحاق ابو الفرج، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٥- ابو الفيض الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦- ابو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٤، ٢٠٠٤م.

٧- الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت ٩٠٥هـ)، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، دراسة وتحقيق، ثريا عبد السميع اسماعيل، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.

٨- الأصفهاني، ابو الفرج (ت ٣٥٦هـ)، الأغاني، دار احياء التراث العربي، بيروت.

٩- الأَنبَارِيُّ، أَبو البَرَكاتِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ محمَّد بنِ أَبي سَعِيد (٥٧٧هـ)، الإنصَافُ في مَسَائِلِ الخِلاَفِ بَينَ النَّحوِيِّينَ البَصرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ، تَحقِيقُ: محمَّد مُحيِي الدِّينِ عبد الحَمِيد، دارُ الطَّلاَئِع، القاهرة ٢٠٠٩.

١٠- الأندلسي، ابو محمد عبد الحق ابن غالب بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١١- الأندلسي، الزبيدي، ابو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين (ت ٣٧٩هـ)، مطبعة الخانجي، ١٩٥٤م.

١٢- البغدادي، الأصول في النحو، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣: ١٩٨٨.

١٣- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٥٢م.

١٤- التغلبي، ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٥- الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

١٦- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (ت ٦٢٦هـ)، دار المأمون، مصر.

١٧- الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه (ت٣٨٤هـ)، تحقيق، المتولي رمضان، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٨- السيرافي، المرزباني، شرح أبيات سيبويه، ابو محمد يوسف بن الحسين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق، محمد علي الريح هاشم، القاهرة، دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.

١٩- الشمنتري، الأعلم، ابو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق، رشيد بالحبيب، وزارة الأوقاف المغربية، ١٩٩٩م.

٢٠- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١.
٢١- الصفدي، صلاح الدين بن ايبك، الوافي بالوفيات، شكري فيصل، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٢- الفارسي، ابو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب يونس، عوض القوزي، القاهرة، دار المعارف.
٢٣- القفطي، ابو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١.
٢٤- مالك، ابو عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق، عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون، ط١، ١٩٨٢.
٢٥- المبارك، مازن، الرماني النحوي، شرح الكافية الشافية، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٣م.
٢٦- المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
٢٧- المرادي، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨.
٢٨- مكرم، عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مصر، ١٩٧٧.
٢٩- النحاس، اعراب القرآن، أبو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل (ت٣٣٨هـ)، تحقيق، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.
٣٠- نصار، حسين، يونس بن حبيب، أعلام العرب، القاهرة، ١٩٦٨م.
٣١- اليغموري، أبو المحاسن يوسف بن أحمد (ت ٦٧٣هـ)، نور القبس، تحقيق، رودلف زلهايم، فيسباد، ١٩٦٤م.